



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/٨/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى عليه - /وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته - وكيله العقيد الحقوقي

حسن هادي مهدي .

المميز عليه - المدعى - /اسامة عبد الخالق محمود .

الإدعاء /

ادعى المدعى (المميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه تطوع في سلك الشرطة الدورة (٤٨) وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٩٧ واستمر بعمله بعد سقوط النظام وتعرض للإصابة لأكثر من مرة أثناء مقاومة الإرهاب وتم إقصائه عن العمل بموجب الأمر الإداري المرقم (١٨٢٠) في ٦/٤/٢٠٠٧ وأعيد إلى الخدمة أثناء عمليات بشائر الخير بموجب أمر مديرية شرطة محافظة ديالى المرقم (٤٣٥٠) في ١٧/٩/٢٠٠٨ وبتاريخ ٢٠/١/٢٠١٠ أقصى من الخدمة بموجب كتاب وزارة الداخلية/المديرية العامة لإدارة الأفراد المرقم (٣١٥٨) في ١٧/٢/٢٠٠٩ والمبلغ بموجب كتاب وكالة الوزارة لشؤون الشرطة - الإعادة المرقم (٥٧٢١٢) في ٢٢/١٢/٢٠٠٩ والمتضمن فسخ العقود الخاصة بإعادته إلى الخدمة .

تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ١٧/٣/٢٠١٠ ولم يبت بالتظلم رغم مرور المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٠ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١١ وبعده اضبارة (٢٥٦/ق/٢٠١٠) حكماً يقضي بإلغاء الفقرة (تسلسل ١٧) من الملحق (أ) الأمر الإداري المرقم (٣١٥٨) في ١٧/١٢/٢٠٠٩ والمتضمن فسخ عقد المدعى (أسامة عبد الخالق محمود) وإعادته إلى الخدمة ذلك ان قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٩/اتحادية/تمييز/٢٠١١

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتيحاى

الداخلى رقم (١) لسنة ١٩٧٨ وقانون عقوبات قوى الأمن الداخلى رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨
قد نظما الحالات التى يجوز فيها إنهاء خدمة الضباط وليس من ضمنها (فسخ العقد) وبذا
يكون الأمر المطعون فيه قد استحدث حالة لإنهاء خدمة الضباط فى قوى الأمن الداخلى لم
ينص عليها القانون . طعن وكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لامتحته
التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٦/١٦ طالبا نقضه لأسباب الواردة فيه .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر فى الحكم المميز وجد ان (المدعى)
المميز عليه يدعى انه خريج كلية الشرطة للدورة (٤٨) لسنة ١٩٩٧ واستمر بالخدمة بعد
سقوط النظام وتم اقصائه عن الخدمة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٦ كما تم اعادته للخدمة ثانية اثناء
عمليات بشائر الخير فى ديالى وذلك بموجب الامر الادارى الصادر من مديرية شرطة ديالى
المرقم (٤٣٥٠) والمؤرخ ٢٠٠٨/٩/١٧ الا انه بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ تم اقصائه من
الخدمة مرة اخرى حسب كتاب وزارة الداخلية المديرية العامة لادارة الافراد المرقم
(٣١٥٨) فى ٢٠٠٩/١٢/١٧ والمتضمن فسخ العقد وانه تظلم من هذا الامر ولم يتم الرد
على تظلمه وطلب الحكم بالغاء امر اقصائه عن الخدمة وان محكمة القضاء الادارى بحكمها
المميز قضت بالغاء الامر الادارى المرقم (٣١٥٨) فى ٢٠٠٩/١٢/١٧ المتضمن فسخ عقد
المدعى واعادته الى الخدمة . وبعد التدقيق والمداولة تجد المحكمة الاتحادية العليا ان
المحكمة اصدرت حكمها المميز قبل استكمال التحقيقات اللازمة حيث ورد بلائحة وكيل
المدعى عليه المؤرخة ٢٠١١/٤/١٨ ان المدعى هرب من الخدمة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٠
ولم يسلم ما بذمته وذلك بعد تفجير مركز شرطة هبهب فى محافظة ديالى الذى كان منتسباً
اليه وان ذلك ثابت بكتاب مديرية شرطة الخالص المرقم (٢٦٩٩) فى ٢٠٠٧/٤/١١ الذى
بموجبه تم تشكيل مجلس تحقيقي للتحقيق فى غياب المدعى واخرين وعدم تسليمهم ما
بذمتهم كما اصدرت مديرية شرطة ديالى الامر الادارى المرقم (١٨٢) فى ٢٠٠٧/٤/٦
باقصائه من الخدمة . ووجدت المحكمة ان مديرية شرطة ديالى اصدرت الامر المرقم



كو٧ماری عیراق
داد کای بالآی ئیتتیحادی

(٤٣٥٠) في ٢٠٠٨/٩/١٧ باعادته للخدمة وتنسيبه الى مديرية شرطة ههب واستمر بالخدمة الى حين صدور الامر المطعون فيه باقصائه ثانية من الخدمة . وكان على المحكمة التحقق من صحة هذا الامر وهل ان مديرية شرطة ديالى مخولة باصداره واعادة المدعي الى الخدمة بعد اقصائه عنها . هذا من جهة ومن جهة اخرى تجد المحكمة ان امر اقصاء المدعي المطعون فيه موضوع هذه الدعوى تم بناءً على مصادقة القائد العام للقوات المسلحة السيد رئيس الوزراء على محضر اللجنة المشكلة بأمر منه والذي طلب من وزارة الداخلية بكتاب صادر بعدد ١٩٢٢/١٨/٢ في ٢٠٠٩/١١/٩ تنفيذ توصيات اللجنة وعليه فان الامر المطعون فيه صدر بناءً على هذه التوصيات فكان على المحكمة التحقق عن هذه الجهة لتعلقها بالخصومة ولما تقدم يكون الحكم المميز غير صحيح قرر نقضه واعادة الدعوى لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/٢٢ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن